

■ رأي البديل - ما قبل جنيف ٢

تتوالى اجتماعات المعارضة السورية للبحث في شأن مؤتمر جنيف ٢ على وقع معارك طاحنة في القصر بحمص، ويبدو واضحاً بأن الوضع الميداني في سوريا سيكون أكثر سخونة مع اقتراب استحقاق المفاوضات، خاصة أن معظم المؤشرات تقول بأن الضغط الأمريكي والروسي سيأخذ المعارضة والنظام إلى طاولة المفاوضات.

دولياً، يبدو أن الولايات المتحدة باتت ترى أن ما يحدث في سوريا يسبب لها «الصداع»، وهي تسعى إلى أن تكون المفاوضات طريقة لحل ما تراه «أزمة سورية»، من دون أن يعني ذلك حلاً حقيقياً بالنسبة للسوريين، أي أنها تريد لعملية سياسية ما أن تبدأ حتى تنخفض حدة الضغوط الداخلية على إدارة أوباما.

إدارة أوباما الثانية التي توقع معارضون ومحللون كثر أنها ستأتي بضيغوظ أكبر على الروس والنظام لم تحمل ضغطاً جدياً، فأوباما واضح منذ بداية الثورة السورية، وقد وسع نطاق الخط الأحمر حتى حدود استخدام الكيماوي، وحتى عندما تم استعماله هرب نحو طرح أسئلة من قبيل من استعمله؟ وكيف؟ ومتى؟.

الروس ما زالوا يفكرون في طريقة تضمن لهم نفوذاً ضمن المؤسسات العسكرية والأمنية في سوريا المقبلة، من دون فهم جدي للمتغيرات التي حدثت في الواقع السوري خلال العامين الماضيين، لكنهم أثبتوا إرادة واضحة تجاه أمريكا والغرب، في سعيهم لتكريس واقع نفوذ جديد لهم على المستوى الدولي.

المعارضة السورية تشذ الهمم تجاه مواجهات بينية على خلفية مؤتمر جنيف ٢، فالكل يريد له موقعا على طاولة المفاوضات، لكن من دون أي تفكير جدي في بناء نوع من التنسيق بين أطراف المعارضة، وذلك لبناء رؤية موحدة تجاه المفاوضات، وكيفية تشكيل الوفد المفوض، وقبل ذلك ما هي الثوابت التي ستدخل بها المؤتمر؟.

ما قبل جنيف ٢ مرحلة من التصعيد الميداني تعزز مواقف المتفاوضين من الطرفين، حيث سيحاول النظام جامداً كسر إرادة الثوار في القصر، وإبقاء حمص في قبضته، بوصفها خط تماس بين قواته وقوات «الجيش الحر».

وما قبل جنيف ٢ صراع بين المعارضة على من يمثل الثورة في المؤتمر، خاصة أن الائتلاف سيعسى لتوسيع نفسه بضم شخصيات محسوبة على المعارضة «الديمقراطية»، كي يقول إنه الممثل الوحيد للثورة في المفاوضات.

في الطريق نحو المفاوضات هناك من يطبخ للسوريين حلواً قد تكون كارثية، خاصة إذا توافق الأطباء الكبار على أن يكون الطعام مسلوفاً.



قوات النظام تسقط الذخائر والخبز جواً

الصفقات الصغيرة تعيق تحرير سجن حلب المركزي

■ حلب - البديل

دخلت معركة «فك الأسرى» في حلب شهرها الثاني من دون مؤشرات قوية على قرب اقتحام الجيش الحر للسجن المركزي في حلب، والذي يضم نحو ثمانية آلاف سجين. وتواصلت «البديل» مع عدد من السجناء داخل السجن المركزي الذي تحدثوا عن عدة جوانب خفية متصلة بالمواجهات اليومية بين الجيش الحر الذي يحاصر السجن، وقوات النظام التي تتحصن داخله. وبحسب الشهادات التي حصلت عليها «البديل»، فإن عدد القتلى من السجناء بلغ ١٤ شخصاً على الأقل، فيما رجحت مصادر بأن يكون العدد أكبر منذ ذلك بسبب صعوبة التواصل بين أجنحة السجن، وتكتم النظام على عدد الضحايا. ويسقط القتلى برصاصات طائشة يكون مصدرها غالباً الجيش الحر، حيث أن قناص النظام يعتلي سطح السجن إضافة إلى حامل رشاش دوشكا، ويقوم الجيش الحر باستهدافهما من مبنى مخفر المسلمية الذي يبعد عن السجن نحو ١٠٠ متر فقط. وبسبب الفارق في الارتفاع بين مقاتلي الجيش الحر وقناصة النظام، فإن عدداً من الرصاصات وقذائف الـ «آر بي جي» تدخل إلى مهاجع نزلاء السجن. واللافت أن إدارة السجن قد أعدت لهذه المعركة بشكل جيد، حيث أنها قامت بتخزين مؤونة تكفي

النزلاء لمدة ستة شهور، ويتم توزيعها بشكل مقنن، بحيث تم اختصار الوجبات الثلاثة إلى وجبة واحدة. ويبقى النقص الأساسي في الخبز، حيث هناك كميات قليلة فقط من الطحين في المخازن، وللتغلب على هذه المشكلة، فإن شهوداً من داخل السجن أكدوا أن مروحية تابعة للنظام أسقطت أكياساً قوية مملوءة بالخبز جواً من ارتفاع عال. وأبدى السجناء استغرابهم من حرص النظام على كسب ود السجناء رغم أن شعارات الثورة باتت تملأ جدران السجن من الداخل. وقال سجين في الجناح الجنائي: «هناك معركة لكسب قلوبنا بين الجيش الحر والنظام.. حتى الآن استطاع النظام أن يكسب مؤيدين من بين السجناء.. وخاصة بعد سقوط قتلى من نزلاء السجن برصاص مصدره الجيش الحر.. قالوا لنا إنهم لا يهتمون بكم.. والكثيرون باتوا مقتنعين بذلك». وأضاف السجين: «ما زاد من قوة أكاذيب النظام هو حدوث واحدة من الصفقات الغريبة، حيث أدخل الجيش الحر صهرجين من الوقود إلى السجن مقابل إطلاق النظام لسراح سجينين من أقارب أحد قادة المجموعات المسلحة التي تحاصر السجن، ثم قال لنا أحد مسؤولي السجن: «كل المسلحين في الخارج لديهم أقارب هنا.. وبمجرد أن نطلق سراحهم سينتهي الأمر».

تأهب إسرائيلي في الجولان وتوقعات بتفكك سوريا إلى ٣ دويلات

■ بيروت- رويترز



توقع تقرير إسرائيلي صادر عن مركز «ديان» للدراسات الشرق أوسطية سقوط نظام بشار الأسد خلال العام الجاري، وتفكك سوريا إلى «ثلاث دويلات، كردية، وسنية، وعلوية»، وقال عوزي رابي مدير المركز أن الوضع الحالي في سوريا يشير إلى تشكل «جيب كردي» في شمال شرق سوريا، وتدفع العلويين إلى المناطق الساحلية، مثل طرطوس واللاذقية. وذكر البروفسور «الإسرائيلي» أن السنة قد يتمسكون بالعاصمة دمشق ومدينة حلب، مستبعدا سيناريو مجيء معارضة تحمل طرحاً جدياً لاستقرار سوريا ما بعد الأسد. وأعرب عن توقعه المزيد من سفك الدماء، وحالة من عدم الاستقرار في سوريا، والتي ستعكس سلباً على الدول المجاورة، وربما على الشرق الأوسط برمته. أما بالنسبة للملف الإيراني، فقد أشار التقرير إلى أن العام ٢٠١٣ قد يكون عام الحسم بالنسبة لإيران، وذكر أن الربيع العربي انعكس سلباً على طهران، وتعاطف قوة السنة في المنطقة على حساب الشيعة من جهة، وبإضعاف حليف طهران، الأسد ونصر الله، من جهة أخرى.

وكان جيش الاحتلال «الإسرائيلي» قد صدق على عودة ميليشيا المستوطنين في هضبة الجولان المحتلة التي يطلق عليها اسم «فرق التأهب»، إلى التدريب على السلاح في ظل التوتر الحاصل عند خط وقف إطلاق النار في الجولان.

وذكرت صحيفة «معاريف»، يوم الجمعة الماضي، أن جيش الاحتلال صدق، على مطالب المستوطنين في

النار في الجولان، وقال رئيس اللجنة الإدارية لمستوطنة «ألوني إلباشان» ياسكا ديكال للصحيفة «نريد مساعدة الجيش في الدفاع عنا وزيادة الشعور بالأمن لدى السكان، وفي فترات الهدوء تدرت فرق التأهب مرة كل نصف سنة أو سنة، لكن الآن بالذات وفيما تتزايد الحاجة أكثر من السنوات الماضية، لم تدرت فرقة التأهب في ألوني إلباشان منذ أكثر من سنة».

الجولان المحتل، وميليشيا «فرق التأهب» بتزويدهم بالسلاح والتدريب عليه، وأضافت أنه على «خلفية التوتر الأمني خلال الشهور الأخيرة، ساد توتر بين ميليشيا المستوطنين والجيش أيضاً، وأن المستوطنين طالبوا خلال الفترة الماضية بالسماح لهم بالاستعداد لأي سيناريو، وضمن ذلك احتمال تسلل مخربين»، وأشارت إلى أنه في هذه الأثناء تسير الحياة بشكل طبيعي في المستوطنات القريبة من خط وقف إطلاق

أردوغان يتهم منفذي التفجيرات بعلاقتهم مع المعارضة التركية وإجراءات حدودية مشددة



أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، يوم الجمعة الماضي، أن المعتقلين لصلوهم بتفجيرات الریحانية جنوب تركيا، ساعدوا وفداً من حزب الشعب الجمهوري المعارض للقاء بشار الأسد.

ونقلت وسائل إعلام تركية عن أردوغان، قوله خلال لقائه أعضاء من حزب «العدالة والتنمية»، إن «أعضاء حزب الشعب الجمهوري ذهبوا إلى دمشق أكثر مما ذهبوا إلى ديار بكر، ولتقطوا صورة عائلية مع الأسد»، وأضاف أن الذين ساعدوا مسؤولي حزب الشعب على لقاء الأسد خططوا أيضاً لتفجيرات الریحانية، ولفت إلى أنه يمتلك وثائق تثبت ذلك.

ودعا أردوغان سكان الریحانية إلى الحفاظ على هدوئهم في مواجهة «الاستفزازات الطائفية التي تقوم بها المعارضة التركية»، وأشار إلى أن المعارضة «تحاول التسبب باستفزازات»، وقال إن في تركيا «٣٠٠ ألف لاجئ سوري»، ودعا الأتراك إلى عدم تحميل اللاجئين مسؤولية هذه التفجيرات، وأضاف «يجب على الأتراك ألا يعتبروهم مذنبين، بل أن يفتحوا بيوتهم لهم، في حال كان الإخوة السوريون يخافون الخروج، على الإخوة في الریحانية أن يعيدوا حساباتهم».

وتعتزم تركيا بناء جدارين بطول ٢٠ ٥ كيلومتر عند معبر حدودي مع سوريا لتشدّد الإجراءات

وقالت وزارة الجمارك إن من المقرر أيضاً وضع أجهزة مسح ضوئي للمركبات وأجهزة فحص بأشعة إكس إلى جانب سياج من الأسلاك وإضاءة إضافية وكاميرات مراقبة أمنية.

في السياق، رفع أردوغان، دعوى قضائية ضد الزعيم المعارض كمال كليتشدار أوغلو، يطالبه فيها بتعويض بقيمة مليون ليرة تركية على خلفية تصريحات قارن فيها بينه وبين بشار الأسد.

الأمنية على الحدود بعد تفجيرات دامية، وقالت وزارة الجمارك التركية في بيان إن من المقرر بناء الجدارين على جانبي الطريق الواصل بين الجانب التركي من المعبر في جيلوه جوزو الذي شهد تفجيراً في شباط أسفر عن مقتل ١٤ شخصاً بينما لقي ٥١ شخصاً حتفهم هذا الشهر عندما انفجرت سيارتان ملغومتان في بلدة الریحانية المجاورة، إلى بوابة الحدود السورية على أن تعلوهما أسلاك شائكة.

١٠ آلاف نازح في نصيب الحدودية بانتظار اللجوء

أهالي القرية يؤكدون إغلاق الأردن حدوده والسلطات تنفي

■ نصيب- شبكة الأنباء الإنسانية «إيرين»:

يتقاسمون منذ فترة طويلة ما لديهم مع الوافدين الجدد المحتاجين إلى مساعدة. ولكن أبو عمر أشار إلى أن العدد القليل من السلع الذي كان يأتي عبر الحدود الأردنية توقف في الأسبوع الماضي، مما أدى إلى نقص المواد الغذائية والمياه في القرية. وأضاف أن يوم الجمعة الماضي هو أول يوم يتوفر فيه الطحين اللازم لصنع الخبز في القرية منذ أكثر من أسبوعين، وأن "ضروريات الحياة غير موجودة"، والمعونة الإنسانية الدولية لا تصل إلى هذا الجزء من البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن القوات الحكومية ظلت تقاتل الثوار من أجل السيطرة على المناطق التي تقع إلى الجنوب من درعا خلال الأشهر القليلة الماضية، ولكن في الأسابيع الأخيرة، وردت تقارير عن شن الحكومة هجوما لاستعادة السيطرة على المناطق التي كان الثوار قد "حرروها" في السابق.

وقالت إحدى الأسر السورية التي وصلت إلى الأردن قبل ١٠ أيام في حوار مع شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) إن الحدود كانت مفتوحة، لكن الجيش السوري الحر فقد السيطرة على المنطقة. وأضافت أن الناس يخشون التحرك داخل سوريا بسبب العنف وبسبب استعادة الحكومة للسيطرة. وقال أبو عمر أن حرية التنقل، حتى بين القرى، أصبحت محدودة للغاية. وقالت وكالات المعونة لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) إن انعدام الأمن في المنطقة الحدودية قد يمنع الناس من محاولة الوصول إلى الأردن.

الخيارات القليلة المتاحة للفلسطينيين

بالإضافة إلى السوريين العالقين في القرى الحدودية، لا يستطيع مئات الفلسطينيين مغادرة سوريا بسبب اللوائح الأردنية التي تحظر دخولهم إلى الأردن. وفي قرية جملة التي تقع إلى الشرق من مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل، على سبيل المثال، تقطعت السبل بنحو ٣٠٠ لاجئ فلسطيني كانوا يحاولون مغادرة سوريا في ظروف صعبة. ويقيم معظمهم الآن مع عائلات مضيفة، على الرغم من أن بعضهم تمكن من الوصول إلى القرى الأخرى واستئجار منازل، بينما لا يزال البعض الآخر بلا مأوى على الإطلاق. فضلا عن ذلك، فإن القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية إليهم محدودة بسبب المخاطر التي تعوق الوصول إلى المنطقة. وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت عن وجود ٤,٢٥ مليون نازح داخل سوريا، وتم تسجيل ١,٥ مليون سوري آخرين كلاجئين في الدول المجاورة وشمال أفريقيا. وفي مؤتمر صحفي عقد في عمان يوم ٢٢ من الشهر الجاري، قال السفير السوري لدى الأردن بهجت سليمان للصحفيين أن أزمة اللاجئين السوريين "مبالغ فيها" للضغط على الحكومة السورية، مضيفا أن السوريين لم يغادروا البلاد "لأسباب إنسانية حقيقية"، وإنما لأغراض سياسية. كما رفض التعليق على تقارير تفيد بوجود مواطنين سوريين عالقين على الجانب السوري من الحدود.



قوات الأمن الحكومية رحلت عن القرية منذ فترة طويلة ويسود توتر شديد في المنطقة المحيطة بالقرية

مع ذلك، فقد انخفض عدد السوريين الفارين إلى الأردن دون وثائق بشكل كبير في الأسبوع الماضي، من ما يصل إلى ٢,٥٠٠ يوميا إلى «صفر تقريبا»، وفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (مع ذلك، أفاد الحمود أن ما بين ١٠٠ و ١٥٠ سوريا يحملون جوازات سفر يدخلون يوميا عبر نقاط العبور الرسمية).

قرية تحت الضغط

وقال أبو عمر أن نصيب، التي يبلغ عدد سكانها ١٠,٨٠٠ نسمة، كانت معبرا حدوديا صغيرا قبل بدء الصراع السوري منذ عامين. لكن ٥,٠٠٠ من سكانها رحلوا أثناء النزاع، ليشغل منازلهم الآن ضعف هذا العدد من الأشخاص الذين نزحوا جراء أعمال العنف في مناطق أخرى من البلاد. وأضاف أبو عمر أن ١٠,٠٠٠ وافد إضافي - قادمين من مناطق بعيدة مثل محافظتي إدلب وحلب الشمالييتين - وصلوا الأسبوع الماضي، ويشكلون ضغطا على موارد القرية. «وكان النازحون يقيمون في التجمعات [ملاجئ جماعية] لمدة يوم أو يومين ثم يتابعون رحلتهم إلى المعبر، ولكن منذ أن تم إغلاق الحدود، أصبحوا يقيمون وينتظرون ... وتعيش بعض العائلات بين المساجد والشوارع»، كما روى لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) في اتصال هاتفي. وقد اعتاد السوريون على مدار العامين الماضيين على العيش على الكفاف؛ وكذلك سكان نصيب الذين

يجتمع الآلاف من الناس في القرى الواقعة في جنوب سوريا، غير قادرين على اللجوء إلى الأردن بسبب انعدام الأمن على طول الحدود أو بسبب تدابير أمنية أردنية جديدة، حسبما ذكر بعضهم. وفي قرية نصيب، التي تبعد كيلومترين اثنين فقط عن واحد من أربعة معابر حدودية بين الأردن وسوريا، يوجد ١٠,٠٠٠ نازح ينتظرون فرصة لمغادرة سوريا، وفقا لإمام القرية أبو عمر، الذي أضاف أن قوات الأمن الحكومية رحلت عن القرية «منذ فترة طويلة». ويسود توتر شديد في المنطقة المحيطة بالقرية، التي يسمع سكانها صوت المدفعية الثقيلة «أعلى من أي وقت مضى»، وفقا لصحيفة أردنية محلية. وفي عدة مناسبات في الأشهر الأخيرة، تعرض محيط القرية للقصف المدفعي أو نيران الأسلحة الخفيفة. وأكد أبو عمر أن صاروخا سقط على القرية يوم ٢٣ من الشهر الجاري، مما تسبب في إصابات طفيفة. وأفاد أيضا أنه على الرغم من انعدام الأمن طوال الأيام الماضية، فقد أعادت السلطات الأردنية السوريين الذين حاولوا عبور الحدود، وأخبرهم مسؤولو الحدود أن المخابرات الأردنية ترفض دخول أي لاجئين في الوقت الحالي، باستثناء الحالات الطبية الطارئة.

السلطات الأردنية تنفي إغلاق الحدود

وقال أنمار الحمود، الناطق الإعلامي الأردني لشؤون اللاجئين، في تصريح لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، إن «سياسة الأردن تجاه مساعدة السوريين لم تتغير». وكرر وزير الخارجية الأردني ناصر جودة التصريح نفسه في مؤتمر صحفي يوم ٢٢ من الشهر الجاري، حسبما نقلت عنه وكالة الأنباء الرسمية «بترا». سياسة الأردن تجاه مساعدة السوريين لم تتغير

الأزمة السورية: الحسم في صراع الإرادات

■ إعداد مركز الشرق للدراسات في سوريا



يبدو الصراع الحالي في سوريا مختبراً هاماً لنظرية صراع الإرادات، حيث ينتصر من يثبت إرادة أقوى ورؤية أبعد. ففي صراع الإرادات الطرف السلبي هو الطرف الخاسر دوماً.

وفي استعراض للقوى المحيطة بالأزمة السورية نجد أن الأطراف المؤثرة هي الأطراف التي أثبتت إرادة صلبة مثل إيران وروسيا ومؤخراً إسرائيل، بينما يتراجع دور الدول ذات الإرادة الضعيفة.

أما الإدارة الأمريكية فلا تحتاج إلا لمن يحرّك لها طواحين الهواء، بمعنى أنها تبحث عن تصريحات ومناورات سياسية لكسب الوقت على المدى المنظور حتى تستكمل صفقتها مع روسيا، وتتبلور نتائج الانتخابات الإيرانية على أقل تقدير.

يعاني أوباما ضغوطاً كبيرة من أطراف عدة داخل وخارج إدارته لتغيير سياسته السلبية تجاه ما يجري في سوريا، بما في ذلك رموزاً بارزة داخل الحزب الديموقراطي ممن يرى أن الدور السلبي الذي يلعبه أوباما يضعف من نفوذ الولايات المتحدة ويضر بمصالحها على المدى البعيد.

وبالمقابل، فإن إسرائيل ومع انهيار النظام السوري، تخشى أن يقوم النظام وهو يدعى تدريجياً بتسليم أسلحته لحزب الله، كما فعل خلال انسحاب الجيش السوري من لبنان عام ٢٠٠٥.

ويبدو أن الضربة الإسرائيلية الأخيرة على دمشق لم تكن تستهدف تغيير مآلات الصراع السوري أو لتغيير مساراته، بل لدرء المخاطر الماثلة في أن تجد إسرائيل حزب الله وقد دجج بالسلح المتبقي من انهيار وتبدل طبيعة جيش الأسد. ولعلها ترسل رسالة للجميع بأنها معنية بتشكيل الوضع النهائي في سوريا.

تملك إسرائيل إرادة سياسية واضحة، فبعد صمتها الاستراتيجي الطويل، بدأت بالدخول إلى الأزمة السورية ونفذت ضرباتها المتتالية وآخرها الضربة الاستراتيجية لمواقع في قاسيون وداخل العاصمة دمشق.

أما زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى الأردن فإنها تدل على أن اللاعبين الكبار - كإيران وإسرائيل - بدأوا بالنزول بشكل واضح للمشاركة مباشرة في الصراع داخل سوريا، فإيران غير مستعدة لخسارة سوريا قبل أن تحسم مفاوضاتها مع الأمريكيين، بل هي ترى في المفاوضات مناسبة لحجز مجالها الاستراتيجي في "الطابا" الجديدة الجارية حول مصائر شعوب المنطقة. وهي في موقع مبادر أكثر من السابق، ولديها رؤية وموقف سياسي، وبالتالي تحاول العودة للساحة السياسة بقوة، وهي بذلك مثلها مثل إسرائيل تقوم بأفعال مباشرة دون موارد، بفضل إرادتها السياسية القوية.

سادت خلال العام الماضي فكرة تقول أن دور تركيا أخذ في التضاؤل في المنطقة، بينما ينكفئ دور إسرائيل شيئاً فشيئاً. لكن على أرض الإرادات بدأت هذه الفكرة بالتغيير، إذ تشهد ميلاً إيجابياً وإسرائيلياً أكثر للفكر، واستكانة تركية، تعززت مع الضربة الإسرائيلية لدمشق وإرسال إيران آلاف من مقاتلي الحرس الثوري إلى داخل سوريا.

تتسم القوى الإقليمية المجابهة للنظام والممثلة بشكل أساسي بتركيا وبعض الدول العربية بالعطالة وتشوش الرؤية والضعف في التأثير على مجريات الأمور، فهي لم تحاول امتلاك زمام المبادرة، ولا سعت لامتلاكه جدياً، وهي بذلك تترك بذلك الثورة السورية إلى مصائر العفوية. كما أن بعض هذه القوى كان

عن الشرط المسبق بتنحي بشار الأسد، فيما لم تتراجع روسيا عن موقفها ببقاء الأسد في السلطة.

ويتوقع الروس أن تتم المقايضات لاحقاً مع الولايات المتحدة أو غيرها بما يؤدي إلى «بديل» يضمن استمرار النظام، ويستبعد كلياً استيلاء من يعتبرهم «إسلاميين متشددين» عليه.

إزاء هذه السياسة الروسية المتعصبة قومياً واستراتيجية تتراخى الإدارة الأمريكية تحت شعار الحرب على «الإرهاب الإسلامي» بل نرى أنها تتحالف مع روسيا، وتحاول دمج جهودها مع جهود حلف شمال الأطلسي في محاربة الإرهاب، بعد أن أعطى بوتين أوباما بعض رؤوس الخيوط حول عملية بوسطن التي لم تقض إلا عن كشف دوافع فردية وخيوط واهية غير مقنعة مع القاعدة حتى الآن.

بالنسبة لروسيا تشكل سوريا ساحة الحرب التي تعزز من خلالها نفوذها في المنطقة مستفيدة من فقدان العزيمة لدى الطرف الأمريكي. هذه هي مصلحة روسيا وهي تقاتل من أجلها بعزيمة وروح عقائدية عالية في مواجهة ارتخاء شبه كامل للقوى الدولية والإقليمية المناهضة.

الانتصار في الصراع والحرب في النهاية هو انتصار للإرادات، ويبدو لنا أن الإرادة الأمريكية واهية ليس فيها خطوط حمراء ولا هي جدية في حقيقة دعمها.

إن الصفقات لم تنضج بعد باتجاه إنهاء الأزمة السورية، خاصة أن صراع القوميات كما صراع المذاهب، قد وجد لنفسه بيئة مناسبة في سورية.

إن هذا السلوك الدولي يدفع الصراع في سورية ليتحول من نضال من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة إلى صراع مذهبي إقليمي سيتفشى حتماً لينسف اتفاقيات الطابا الجديدة، وليخرج خارج الأطر التي يضعها الاتفاق الأمريكي الروسي، ولتجد روسيا نفسها أمام بلد مبعثر متشتل يفيدها فيه جيش بشار وأجهزته.

إزاء هذا الواقع الدولي ينبغي على الثورة السورية (ولا نقول المعارضة الخارجية)، أن تعيد التفكير في تحالفاتها الدولية والإقليمية، وبناء إرادتها ورؤيتها الخاصة بإزاء الإرادات الأخرى خاصة مع تعويل النظام على كسر إرادة الثورة، وتشثيت مكوناتها، وخلق المزيد من التصدعات بين قواها.

دعمها انتقائياً لفصائل الثورة السورية مما أثر سلباً على الأزمة السورية وزاد من تشردم قوى الثورة على الأرض.

فشلت كل من تركيا وقطر في تقديم رؤية نظرية وعملية لكيفية الإسهام في انتصار الثورة. كما تراجع دور تركيا في الأشهر الأخيرة، بل أصبح للعراق دوراً لا يقل تأثيراً عن الدور التركي، وهنا نعود لقضية الإرادات بوضوح، فالملك شخص يعرف تماماً ما هي أهدافه، كما أن الحكومة العراقية تعمل بإرادة صلبة مدعومة إيرانياً.

إن انكفاء الموقف الدولي السياسي من الثورة السورية واضح للعيان، ومن مؤشرات إعادة مصر للقائم بالأعمال بدمشق، بالإضافة إلى مراجعة بعض السلطات الغربية إمكانات إعادة تعاونها الأمني بل والسياسي مع النظام السوري. هذا الانكفاء يؤكد فشل المعارضة الخارجية وعلى رأسها الائتلاف الوطني في بلورة نفسها واستثمار المواقع التي احتلتها بما ينعكس إيجاباً على الموقف الدولي من الثورة السورية. تسود قناعة بين الروس والأمريكيين أنه ومع استمرار الفوضى في سوريا بقاء أو رحيل الأسد، يجب العمل على انضاج الأدوات التي تسمح بإدارة فوضى ما قبل السقوط ليصبح من الممكن إدارة فوضى ما بعد السقوط.

وعند التدقيق عميقاً في الموقف الروسي الاستراتيجي من سورية يتبين أن التحالف مع إيران و«حزب الله» تحالف جدي وعازم على تحقيق انتصار متمثل في بقاء النظام في دمشق.

وفي حين يحرص بوتين على أن يكون مؤتمر جنيف ٢ عنواناً مهماً في العلاقات الروسية - الأمريكية - والتي يستخدمها بوتين كشجرة معاوية في إدارة علاقته مع الولايات المتحدة - فالمؤتمر بالنسبة له قد يكون فرصة ذهبية لقيادة روسيا لإدارة ملفات المنطقة إذا استمرت الإدارة الأميركية بالإحياء لموسكو بأنها في حاجة إلى القيادة الروسية، وإذا استمرت في التراجع عن مواقفها نحو الرئيس السوري والمعارضة السورية على السواء.

فالتغيير الذي حصل، لم يحصل في الموقف الروسي من الأزمة السورية بل في موقف واشنطن التي تخلت

إيران في قلب الحريق السوري

■ غازي دحمان



إن الهم الأكبر لإيران في هذه الآونة هو تعزيز بنية إقليمية حاضرة

لكن إلى أي مدى مقدر نجاح مثل هكذا مشروع، في خضم ساحة تتصارع فيها الاستراتيجيات والاستراتيجيات المضادة؟، ذلك أن إيران وبالرغم من زخم الموارد والإمكانات المالية التي تضخها في ساحة المعركة السورية، غير مقدر لها التأثير في مآلات الحدث الذي تحول إلى ساحة استقطاب وجذب لكل أنماط الصراعات العالمية، وتقف على عتبة العديد من الملفات الإشكالية بانتظار الوصول إلى تفكيك عقدها على ضوء ما ستؤول إليه نتائج هذه المعركة.

بناءً على ذلك، فثمة من يدفع إيران للتورط أكثر في سورية، بل ويسهل لها ذلك. انطلاقاً من أن التدخل غداً مصيدة لإيران في معركة لم تعد مجددة استراتيجياً، كما أن العمليات العسكرية التي يخوضها «حزب الله» تضعف من انتشار «جبهة النصرة» كما أنها تستهلك الحزب وتنهكه في الوقت نفسه، وبالتالي فلا ضير من غض النظر عن اتساع رقعة وعمق التورط الإيراني في الجغرافية السورية، وتركها تستنزف كل احتياطاتها المالية والعسكرية في مجاهيل الحدث السوري.

إيران تشعل سورية، وتحترق في نار مرجلها، ثمة من يرى أن النار السورية لم تعد بعيدة عن قلب طهران نفسها، فالأمر لا يحتاج لأكثر من شرارة لن يطول وقت وصولها إلى كوم القش الإيراني، ودليلهم على ذلك أن عدة الثورة في إيران لا تحتاج سوى حدث بسيط ليشغل ماكينتها الجاهزة للإقلاع صوب مسارات إيرانية قد تغير واقع المنطقة بدون الحاجة حتى لاستخدام رصاصة واحدة.

بحملة دولية من أجل تخفيف التأييد الدولي للثورة السورية، وذلك من خلال العمل في الساحات الدولية التي تملك طهران فيها تأثيراً مالياً وأيديولوجياً، وخاصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. في الإطار ذاته، تعتمد طهران إلى اتباع تكتيك اللعب في موضوع كسب الوقت للنظام عبر محاولاتها الدووبة في طرح تصورات معينة للحل، وهو الأمر الذي حاولته من النافذة الروسية عبر التلميح للراعي الروسي، بإمكان القبول بتنحي بشار الأسد عبر المفاوضات المسماة جنيف ٢، التي يعتقد البعض أنه إذا قيد لها أن تنطلق فلسوف تدخلها إيران في دهاليز الزمن الكافي باعتقادها لانتصار حليفها الأسد على الشعب السوري وكسر ثورته، مع تأكيد على ضرورة أن يكون الواقع الميداني هو الذي يحدد سقف التسويات أو التوافقات الدولية، وعلى ضوء هذه النتائج، يتم في الوقت ذاته، التخفيف قدر الإمكان من الكلام على جرائم النظام الحاكم بحق السوريين، بل والوصول إلى مرحلة تجاوزها، وذلك من خلال خلق بديل يخطف الأضواء ويحول بوصلة الحدث إلى مكان آخر، عبر تسخين جبهة الجولان وفتحها كنافذة مقاومة تتشكل على عجل من بقايا فصائل تعمل تحت إمرة إيران وبمعرفتها، وهو الأمر الذي سيدفع بالثورة إلى مرتبة الحدث الداخلي، أو إلى حالة تشبه التمرد في أحسن الأحوال.

لا شك بأن الهم الأكبر لإيران في هذه الآونة هو تعزيز بنية إقليمية حاضرة، لا تدعم موقف إيران من سوريا فقط وإنما من قضايا مهمة في إستراتيجية إيران الإقليمية ومنها الملف النووي، وأمن الشرق الأوسط، والسيطرة في الخليج، ولنظام سوريا كما يراه نظام إيران حضور مهم في تلك الاستراتيجية، لذا فإن إيران تبذل كل مساعيها وتستنفذ كل طاقاتها من أجل تثبيت نظام الأسد في حكم سورية.

تقف طهران، في هذه المرحلة، أمام مفترق مصيري حاد، تعتقد معه قيادتها السياسية أنها إما أن تعبر من خلال معطيات هذه المرحلة إلى بر الأمان بوصفها قوة إقليمية دولية وازنة ومؤثرة في صناعة السياسة الدولية وصياغة المشهد الدولي القادم، وإما أنها ستبدأ من هنا رحلة العودة إلى الانغلاق بين جبال فارس بعد مشوار طموح امتد لثلاثين عاماً.

تشكل الثورة السورية واحتمالاتها ومآلاتها، العتبة الرئيسية لهذا العبور الإيراني في الاتجاهين، لذا تعمل طهران في هذه الآونة على استثمار كل ما هو إيجابي ومساعد لدورها ومكانتها، وإزاحة كل ما تعتقد أنه يحمل شبهة التأثير في وضعها، مستنفرة في سبيل ذلك كل طاقاتها وإمكاناتها.

من الناحية العملية: تسعى طهران، في ضوء التطورات الراهنة واستبقاها للقيمة الأميركية - الروسية الشهر المقبل، إلى تغيير الواقع الميداني والسياسي في سورية. وتعتقد طهران أن هذه القيمة ربما تحاول رسم «وجه العالم الجديد»، وفق حسابات خاصة تضع فيها طهران الأزمة السورية بمرتبة الحدث الأكثر تأثيراً في مخرجات السياسة الدولية في الوقت الحاضر، لذلك فهي تتخذ خطوات على أكثر من صعيد للتأثير في نتائج هذه القمة الموعودة، وذلك بالتعاون من الأطراف المتحالفة معها، وتحديد النظام السوري وقيادة «حزب الله» والحكومة العراقية.

وفي هذا السياق، تعمل طهران على تغيير الواقع الميداني في سورية لمصلحة النظام، وكشفت مصادر إعلامية مؤخراً أن السلطات الإيرانية «استطاعت إقناع بشار الأسد بإعطاء دور غير محدود لحزب الله، ووضع كل إمكانات الجيش السوري في متناول قيادته، لأن المنطقة لا تتحمل سقوط الحكومة السورية. وتؤكد المصادر أيضاً إن إيران أقنعت دمشق «بفتح باب الجهاد لمن يريد من العرب والمسلمين لمقاتلة إسرائيل انطلاقاً من الجولان، وتحويل هذه المنطقة إلى جبهة مواجهة مع إسرائيل بالشكل الذي يعد تحولاً في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي».

وتطبيقاً لهذا الأمر فقد دفعت طهران ميليشيات موالية لها في العراق ولبنان منهم «حزب الله» إلى إرسال مقاتلين للوقوف إلى جانب قوات النظام ضد تنظيمات الثورة السورية المسلحة من الجيش الحر وخاصة على جبهة حمص - القصير وسط سوريا، وفي دمشق ومحيطها قرب المقامات «الشيعية» ومنها مقام السيدة زينب جنوب شرق دمشق، وكذلك في منطقة حوران جنوب سورية على طول الشريط الحدودي مع الأردن.

هذه الإجراءات الإيرانية تأتي في إطار إستراتيجية أوسع، تقوم على مرتكزات عدة، القاعدة الأساسية فيها تقوم على تقديم كل أنواع الدعم الممكنة في سبيل احتفاظ نظام الأسد بالسلطة في سورية، وتحت هذا العنوان الأساسي تندرج الكثير من الإجراءات اللازمة لتأدية هذه الوظيفة، منها القيام

الدولة المركزية في سوريا وتحديات الواقع الراهن

للسوريين غير واردة، خاصة مع وجود أجسام عسكرية أخرى، مثل الجيش الحر، والألوية والكتائب الأخرى.

أظهر سلوك الجيش أن طبيعة منظومة الولاء والطاعة في الجيش هي منظومة تابعة للنظام، وخاضعة لإرادة النخبة الحاكمة، وأنها ارتبطت مصلحياً بالنظام، تحديداً على مستوى القيادات العليا في الجيش، ومراكز القرار فيه.

أما الواقع الفعلي الراهن اليوم على مستوى الجغرافيا فيشير إلى ارتباط تدريجي بين المدن التي خرجت عن سيطرة النظام وبين الدول المجاورة لها، فقد أصبحت كل من حلب وإدلب والقامشلي اليوم مرتبطة بتركيا، وفاقدة لأي صلة مع العاصمة دمشق، وهو ارتباط فرضه الأمر الواقع، حيث شكلت تركيا نافذة لسكان تلك المدن، فمنها تأتي الإعانات والبضائع، وتصدر إليها المحاصيل الزراعية، ومنها يعبر السلاح للمقاتلين للمدن الشمالية، وإليها يفر اللاجئون.

إن ما ينطبق على مثال ارتباط المدن الشمالية بتركيا ينطبق بشكل متفاوت على علاقة الجنوب بالأردن، وعلاقة دير الزور بالعراق، لكنه يعزز الانفكاك عن المركز، كما يعزز تحول المركز إلى مجرد حالة رمزية مع مرور الوقت.

لقد كان العقد الاجتماعي في سوريا مبنياً على قوة الدولة القاهرة

في سياق آخر فإن حالة تنامي القوى العسكرية المحلية قد أوجد شكلاً من أشكال اللامركزية، حيث أصبحت كل قوة من تلك القوى مصدراً للشرعية، في ظل فقدان المركز إمكانات بسط نفوذه، ومع تنامي تحكم القوة المحلية بإدارة شؤون المدن والمناطق والقرى.

إن مقومات الدولة المركزية اليوم أمام سؤال مدى تحققها في الواقع، وهو سؤال لا يتعلق فقط بمهمة توصيف الواقع الراهن اليوم، وإنما بشكل التحولات المقبلة التي ستفرض نفسها على سوريا والسوريين.

هل سيتمكن السوريون إعادة إحياء الدولة المركزية بعد انقراض مقوماتها؟ هو السؤال الذي سيكون على القوى الصاعدة الجديدة أن تجيب عليه، خاصة أن القوى الثورية بما فيها القوى السياسية لا ترغب بطرح هذا السؤال، باعتبار أن تناقضها الرئيس مع النظام لم ينته بعد.

إن الدولة المركزية كما عرفها السوريون خلال العقود التي تمتد منذ الاستقلال وحتى اليوم قد باتت في موضع السؤال، وليس من السهل تقديم إجابة على شكل الدولة المقبلة، لكن من المؤكد أن اللامركزية بشكل من الأشكال ستكون في صلب أي عقد اجتماعي وطني جديد.



حسام مورو

ما همّش أعداد كبيرة من التجار والصناعيين المعروفين، ما انعكس على شكل احتقان داخل هذه الطبقة، وهو احتقان سرعان ما عبّر عن نفسه من خلال بناء هذه الطبقة علاقات من تحت الطاولة أو من فوقها مع القوى الثورية والمعارضة السياسية. من جهة أخرى طفا على السطح الاحتقان السني ضد الطائفة التي ينتمي إليها رئيس هرم النظام، وهو احتقان يمكن فهمه بوصفه رد فعل على صورة النظام التي كانت الطائفة في صلبها، وهي صورة لم تتغير كثيراً مع الثورة، حيث تمكن النظام من ربط القسم الأكبر من الطائفة به (وهو أمر يحتاج إلى الكثير من الدرس والتحليل).

لقد كان العقد الاجتماعي في سوريا مبنياً على قوة الدولة القاهرة، وليس على إرادات مختلف مكونات المجتمع، وكان الخوف هو العامل الأساس في ضبط هذا العقد، ومنعه من الانفراط، وكانت الثورة فرصة سانحة للتعبير عن زيف هذا العقد، خاصة مع كسر حاجز الخوف، وفقدان القوة القهرية للكثير من إمكاناتها في ضبط انقراض لحظة هذا العقد.

الجيش السوري لم يعد اليوم في نظر فئات واسعة من السوريين جيشاً وطنياً، فقد أمل السوريون أن يظهر الجيش صورة ماثلة لتلك الصورة التي ظهر عليها الجيشين المصري والتونسي في تعاملهما مع ثورة شعبيهما، لكن الجيش السوري وقف إلى جانب النظام، وتحول إلى طرف منحاز، ولم يبق انحيازه في حدود النأي بالنفس، وإنما تدخل على الأرض، وهو الأمر الذي يجعل شرعيته كقوة لاحمة

عاش السوريون منذ استقلالهم عن الانتداب الفرنسي نمط الدولة المركزية، والتي تعززت خلال حكم البعث بشكل أكبر على أسس من المركزية المفرطة على مختلف الصعد، وتحديداً من النواحي الإدارية والاقتصادية والتنموية، ويمكن القول إن منطقة الجزيرة السورية هي مثال واضح على فشل تلك المركزية، فالجزيرة السورية تمد سوريا بالبتروكول والقمح والماء والكهرباء، لكنها في مقابل ذلك لم تحظ بالتنمية بما تستحق تنموياً وخدمياً، بل على العكس من ذلك، فقد جرى تهيمشها بشكل كبير ومروع، فأهالي القامشلي والحسكة كانوا يقصدون العاصمة من أجل العلاج في مستشفياتها، حيث لا تتوافر في المدينتين مشاف وطنية مؤهلة لعلاج الكثير من الأمراض، وليس فيهما كوادرات طبية تتناسب مع عدد سكان المدينتين، وليس هناك معدات حديثة، والكلام ذاته يمكن تطبيقه على مناج أخرى في الحياة العامة.

لكن الحديث عن الدولة المركزية لا يمكن اختزاله فقط في أبعاد تنموية، فالدولة المركزية تعني العقد الاجتماعي والجيش الوطني والاقتصاد المركزي ومنظومة الولاء، وهذه العوامل الرئيسة التي تتمحور حولها الدولة المركزية قد تعرضت منذ انطلاقة الثورة إلى اهتزازات كبيرة، وتحولات بنيوية، وسيكون لها كبير الأثر في تحديد نمط الدولة المقبلة في سوريا.

أكد مسار الثورة السورية أن العقد الاجتماعي السوري بتعقيده الكثيرة كان قد وصل إلى مرحلة من الانكشاف، وأن مشكلات هذا العقد باتت أكبر من الترميم المفتعل الذي اعتمده النظام، وهنا يمكن استحضار علاقة السلطة بطبقة التجار والصناعيين التي كانت إحدى حوامل حكم الأسد في عهد الأب والابن. هذه العلاقة تآكلت بفعل احتكار عدد قليل من المقربين إلى النظام، وغاب عنها التوازن،

دعائها إلى لقاء تشاوري خلال أسبوعين

إعلان مدريد يؤكد على ضرورة ذهاب قوى الثورة بوفد موحد إلى المفاوضات

إن الدور الإقليمي والدولي في التعامل مع الثورة مطالب بتأكيد التزاماته وضمانته الكاملة من أجل قيامه

بسوريا والسوريين من الكارثة التي أوقعها بهم النظام فإنهم يؤكدون

—إن المقدمة الأساسية والملحة لأي انخراط في عملية سياسية حول سوريا، سحب الجيش إلى ثكناته، وإطلاق سراح كل المعتقلين وفتح الأبواب أمام دخول المساعدات إلى كل المناطق دون استثناء، والسماح بالتظاهر السلمي، والبدا في عودة المهجرين واللاجئين إلى أماكنهم.

—إن الدور الإقليمي والدولي في التعامل مع الثورة مطالب بتأكيد التزاماته وضمانته الكاملة من أجل قيامه

بلعب دور في رعاية أية عملية سياسية تتعلق بسوريا ، وضمان نتائجها.

—أن وفد قوى الثورة والمعارضة في أية عملية سياسية هو من الائتلاف الوطني وباقي أطراف المعارضة

يعتبر الممثل الشرعي للشعب السوري فيما يتعلق بالمفاوضات.

—أن بشار الأسد ونظامه الأمني ليس جزءاً من المرحلة الانتقالية، ولا دوره في مستقبل سوريا،

وبضمانات دولية برحيله.

—يسبق تشكيل الحكومة الانتقالية تأسيس مجلس حكماء، تتمثل فيه مكونات الشعب السوري برعاية الأمم المتحدة، ويتمتع بالصلاحيات الكاملة في :

• تسمية الحكومة الانتقالية من أصحاب الكفاءات.

• الإشراف والمراقبة على أعمال الحكومة.

• التمهيد لإعلان دستوري لإطلاق جمعية تأسيسية في خلال عام من تأسيس مجلس الحكماء.

—تتولى الحكومة الانتقالية شؤون الحكم بسلطة كاملة، وتقوم بإدارة البلاد إلى أن يتم تحديد اسس النظام

السياسي الجديد والقائم على الديمقراطية والتعددية والعدالة والمساواة وسيادة القانون

—تخضع الأجهزة العسكرية والأمنية لسلطة الحكومة الانتقالية، وهي تلتزم بإعادة هيكلة هذه الأجهزة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة.

—تمارس الحكومة مسؤوليتها الكاملة في الحفاظ على مؤسسات الدولة والعمل على إعادة هيكلتها وإصلاحها بهدف توفير المصلحة العامة وتحقيق الديمقراطية واستقلال القضاء.

—اعتمد اللقاء مبادئ التلاقي الوطني السوري.

—أن ينبثق عن المؤتمر لجنة متابعة هدفها رفع مستوى التنسيق بين قوى الثورة والمعارضة، ويدعون إلى

عقد مؤتمر مصغر لها في غضون اسبوعين من تاريخه لوضع استراتيجيات وآليات موحدة لإدارة

الاستحقاقات المقبلة .



■ مدريد - البديل:

السوري، وتقييم الوضع الإقليمي ومتغيراته، وما هي طبيعة الحلول التي يمكن أن تنجم عن التفاوض.

وقد تم تقسيم المشاركين في المؤتمر على مجموعات عمل، وناقشت كل مجموعة البنود التي طرحها اللقاء التشاوري، ويمكن القول إن العنوانين الرئيسيين اللذين استحوذا على جدول أعمال المؤتمر هما: العملية السياسية وثوابتها وآلياتها، وأهمية وحدة الرؤية لدى قوى الثورة.

من جهة أخرى ركز اللقاء على استقلال القرار لدى قوى الثورة، خاصة أن مسيرة الثورة قد شهدت الكثير

أكد معظم الحاضرين على ضرورة ذهاب قوى الثورة ضمن وفد واحد إلى المفاوضات في حال تمت

من التدخلات غير المفيدة من قبل قوى إقليمية، وقد أدت تلك التدخلات بحسب الكثير من المشاركين إلى حالة من الشد والجذب بين قوى الثورة، وباعدت بين رؤاها وشتت جهودها على أكثر من صعيد.

وكان لافتاً في اللقاء الدور المحوري للشيخ معاذ الخطيب، خاصة أن كلمته التي ألقاها في افتتاح اللقاء قد أشارت إلى الكثير من الوهم الذي بنت عليه بعض القوى السياسية طرحها، وأوضح الخطيب أن الخطاب الواقعي يجب أن ينبني على ضرورة إخراج سوريا والسوريين من محنتها، وأن سوريا هي أهم من كل شعار سياسي أو حزبي.

نص الإعلان

المشاركون في اللقاء التشاوري الوطني السوري (مدريد ٢٠ - ٢١ أيار) ٢٠١٣ وفي إطار سعيهم من أجل انتصار الثورة على أساس بناء قرار سوري

مستقل، يعزز الثورة في مهمتها إسقاط النظام بكل رموزه، والتأكيد على نزع شرعيته الكاملة، وإقامة نظام ديمقراطي بديل يوفر الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون والحريات لكل السوريين، ويخرج

بدعوة من حزب التنمية الوطني عقدت أكثر من ٨٠ شخصية سورية لقاءً تشاوياً في العاصمة الإسبانية مدريد تحت عنوان «اللقاء التشاوري الوطني السوري»، وذلك في يومي ٢٠ و ٢١ من الشهر الجاري، وقد مثلت الشخصيات التي حضرت اللقاء عدداً من أطراف الثورة السورية، بما فيها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الذي كان ممثلاً بالشيخ أحمد معاذ الخطيب، وآخرين، وحضر الكاتب فايز سارة عن اتحاد الديمقراطيين السوريين الذي تشكل في منتصف الشهر الجاري في القاهرة، وشخصيات عسكرية، مثل اللواء أحمد الحاج علي، واللواء محمد الفارس، واللواء محمود المسعودي، كما حضر الكاتب والباحث حسام ميرو المنسق العام لائتلاف القوى العلمانية الديمقراطية، والدكتور سمير التقي مدير مركز الشرق للبحوث في دبي، والدكتور نبراس الفاضل، وشخصيات كردية مثل إبراهيم إبراهيم باشا، والدكتور جمال قارصلي (نائب سابق في البرلمان الألماني)، ومن تجار دمشق حضر بسام الملك، وثابت عبارة رئيس اتحاد السوريين في المهجر، وشخصيات أخرى، وأتت الدعوة للقاء بالتعاون مع وزارة الخارجية الإسبانية التي ألقى ممثلها كلمة في افتتاح أعمال اللقاء.

تركزت النقاشات في اللقاء حول الاستحقاقات السياسية، وعلى رأسها مؤتمر جنيف ٢، ومدى جدية الدول الفاعلة في الضغط من أجل إنجاح المؤتمر، والوصول إلى حل يفضي إلى مرحلة انتقالية، حيث رأى الكثيرون أن الولايات المتحدة تريد إطلاق عملية سياسية حتى وإن لم تكن مضمونة النتائج، وذلك للتخلص من الضغوط التي تواجهها إدارة أوباما من أجل التدخل في سوريا، وأكد معظم الحاضرين على ضرورة ذهاب قوى الثورة ضمن وفد واحد إلى المفاوضات في حال تمت.

من جهة أخرى جرى تقييم لمجمل الأوضاع المحيطة بالثورة على جميع المستويات، ومنها الوضع الميداني، وقدرة الدولة على الاستمرار في ظل تدهور الاقتصاد



عندما احتار فينا سكان «الزهرة»

■ حسين جمو

السابق، ذلك أن مورد رزقهم في العمل كمرشدين ومصلحين للعربات المحطمة للمسافرين قد نصب، وبهذه الطريقة التخريبية حافظوا على مهنتهم التعيسة تلك. انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان كان له هذا الوقع ذاته على الحزب الذي أكل من صحن السوريين وبصق فيها.

لا يوجد ما هو أكثر بلاغة من قصيدة للشارع الراحل محمود درويش للتعبير عن حال السوريين مع دجال المقاومة الذي بسببه صرنا نكتة لدى سكان كوكب الزهرة.. ولو طال بنا الزمن أكثر وتأخرت الثورة التي أطاحت ببروتوكولات خامنئي، فإن سكان المجرة كانوا سيخصصون شرق متوسطنا الأصفر كمنطقة لنفي المختلين عقلياً إليها من جميع الكواكب، سواء الشقيقة أو الصديقة. بالأمس تواعد دجال المقاومة بالانتصار على السوريين، الطبيين، الذين فتحوا بيوتهم لهؤلاء الذين يقتلونهم ويهجرونهم في حمص والزبداني وريف دمشق.

من التعبيرات التي وصفت خطاب دجال المقاومة ما كتبه خالد حاج بكري: فلسطين عظمة يابسة بين أسنان كلب. يقول الشاعر الراحل محمود درويش، في واحدة من أروع قصائده في الذكرى الـ ٦٠ للنكبة: /كم كنا ملائكة وحمقى حين صدقنا البيارق والخيول.. وحين أمنا بأن جناح نسر سوف يرفعنا إلى الأعلى/.

الذي نصب عليه علمين لحزب الله، وللصدفة فإنه كتب على مؤخرة المركبة: "ميلي على ميالك أبو عبدو خيالك". داخل السرافيس اشترى الكثير من السائقين "برواز" بحجم كف اليد لصورة "سيد المقاومة".. سيارات الشبيحة في ذلك الوقت كانت تحمل رؤية فنية لا تأبه للتلوث البصري، حيث تم لصق صورة كبيرة على الزجاج الخلفي تحمل صورة الثلاثي حافظ وبشار ونصر الله مع عبارة بالخط العريض: "هكذا تنظر الأسود".

أمام هذه الآفة لم يكن أمام صاحبنا المطرود من السرفيس سوى ممارسة الباطنية، وعدم الجدل مع أحد بأن حرب تموز هي ضمن مشروع لولاية الفقيه ضد السنة، وما إسرائيل إلا مادة لـ "التقية". من كان يجروء على قول ذلك؟ حروب التحرير الكاذبة لم تكن سوى مسرحية لإكمال الطوق وتكديس ترسانة الحصار على الشعب السوري. كانت غالبية السوريين تعرف أن الأسد مجرم في قرارة أنفسهم، لكن كان من الصعب إسقاط ذلك على حسن نصر الله حتى وقت قريب.

في ديار بكر، العاصمة غير الرسمية لكرديستان، كان هناك طريق مملوء بالحجارة والحصى والصخور يؤدي إلى جبل "قره جو"، فقامت الإدارة المحلية التابعة للسلطنة العثمانية قبل نحو ١٠٠ سنة بإزالة كل ما يعيق العربات التي تسير من هناك، لكن المفاجئ أن بعض الأهالي أعادوا الصخور والحصى بصورة أكبر مما كان عليه في

«الأخضر يغطي حلب». «الأخضر يغطي حمص». ملاً هذا النوع من إعلانات الطرق محافظات سوريا لفترة من الزمن. الإعلان كان يشير إلى شبكة "إم تي إن" لتشغيل الهاتف الخليوي. اللون الآخر المنافس كان "الأحمر" لصاحبه اللص رامي مخلوف، صاحب شركة سيريتل. بقي هذان اللونان هما الأكثر انتشاراً، ولو أنه تم ترصيف الإعلانات وتجميعها في مكان واحد لأمكن مشاهدتها من القمر كظاهرة فريدة تشبه سور الصين العظيم. تعرض هذا اللونان إلى مجزرة حقيقية على يد رايات صفراء رفرفت في شوارع سوريا وسيارات الأجرة وعربات بائعي الفلافل والترمس، وبات العلم يحل محل السوار في أيدي طالبات الجامعة، وانتشرت قلادات من الذهب والفضة والتذك حول أعناق النساء تحمل صورة "سيد المقاومة"، وحتى الهواء الذي استنشقه السوريون كان أصفرًا.

بعد أن وضعت حرب تموز أوزارها، كان سكان كوكب الزهرة (جيراننا) قد احتاروا في تفسير ظاهرة اللون الأصفر الذي ظهر فجأة في منطقة شرق المتوسط، وصنفوها ضمن الظواهر الفلكية باسم "العفن الأصفر". في هذه الأثناء، عرف أحدهم معنى الباطنية بالممارسة، إذ أن أول جدال خاضه مع سائق سرفيس بحلب حول حزب الله كاد يسبب له ملحمة من الضرب، لكن لحسن الحظ، انتهى الأمر بأن توقف السائق فجأة وطلب منه النزول لأنه "لا مكان للخونة" في سرفيسه